

الحجة الجديدة عند التجار

الأسعار ارتفعت بسبب أجور الشحن وليس بسبب الدولار

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس الأول مشروع صك تشريعي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية وكل الضرائب والرسوم المفروضة على الاستيراد لمدة عام واحد، وذلك ضمن توجه الحكومة لدعم الصناعة الوطنية ودفع عجلة الإنتاج وتخفيض تكاليفه، مع التشديد على ضرورة أن يعكس هذا الصك التشريعي على صعيد تخفيض أسعار المنتجات النهائية للمستهلكين.

للحديث عن انعكاس إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية على الأسعار أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق في تصريح له «الوطن» أن هذا القرار لم يصدر بعد، وفي حال اعتبرنا أن هذا القرار قد صدر وعلى سبيل المثال قامت منشأة ما بشحن بضائعها الأولية من الرسوم الجمركية من أجل الحدود شهرين في البحر لحين وصولها إلى الميناء وبعد شهرين من وصولها تحتاج الجمركة من أجل الدخول وفي حال لم يكن هناك جمركة تدخل كمدخلات إنتاج ومن المفترض في هذا الوقت أي بعد دخوله أن تنخفض أسعار هذه البضائع.



ولفت إلى أنه في حال صدور هذا القرار من عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق في تصريح له «الوطن» أن هذا القرار لم يصدر بعد، وفي حال اعتبرنا أن هذا القرار قد صدر وعلى سبيل المثال قامت منشأة ما بشحن بضائعها الأولية من الرسوم الجمركية من أجل الحدود شهرين في البحر لحين وصولها إلى الميناء وبعد شهرين من وصولها تحتاج الجمركة من أجل الدخول وفي حال لم يكن هناك جمركة تدخل كمدخلات إنتاج ومن المفترض في هذا الوقت أي بعد دخوله أن تنخفض أسعار هذه البضائع.

وعن سبب ارتفاع الأسعار في السوق على الرغم من استقرار سعر الصرف بين الحلاق عدم ارتفاع أسعار كل المواد في السوق وإنما ارتفعت أسعار المواد التي تعتمد على تكاليف الشحن حيث ارتفعت تكاليف الشحن مؤخراً من شرق آسيا، إذ إن سعر شحن الحاوية من الصين كان يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ دولار وأصبح اليوم بحدود ٩ آلاف دولار وبعض المواد ارتفعت أسعار شحنها بقدر قيمتها. وأكد أنه نتيجة العقوبات على سورية تم توجهه إلى دول شرق آسيا باعتبار أن أسواقها مفتوحة مع سورية مثل تايلاند والصين

والماليزيا وإندونيسيا ومعظم موادنا المستوردة تأتي من هذه الدول. وأشار إلى أن أسعار الاستيراد من دول شرق آسيا تعتبر مقبولة وجيدة ولا تتأثر كثيراً بالبورصة العالمية لكن اليوم الارتفاع الهائل بأجور شحن الحاويات انعكس على أسعار بعض المواد المستوردة. ولفت إلى أننا نحاول التغلب على موضوع ارتفاع أجور الشحن من دول شرق آسيا وذلك من خلال التوجه للشحن بلف بمعنى أن يتم شحن البضائع في الباخرة دوغما وليس عن طريق الحاويات، والشحن بلف صعبة حالياً لكننا اعتدنا عليها.

يحتاج لكميات كبيرة ونحاول التعاون مع بعضنا كصناعيين من أجل شحن هذه الكميات وذلك من أجل تجاوز موضوع ارتفاع أسعار الشحن بالحاويات.

وختتم بالقول: إن الغلاء ليس في مصلحة أحد ويبيي السلعة على الرف وبالتالي يبقى العمل ومن ثم يصرف العمال، مبيناً أن العمالة المدرية قليلة ومكلفة ولا أحد مستعد للتضحية بأي مكتسب والصناعي لديه من المرونة والليونة وحرية الحركة من أجل المحافظة على منتج ضمن القدرة الشرائية للمستهلك وفق المواصفات القياسية السورية وهذه المعاملة تعتبر صعبة حالياً لكننا اعتدنا عليها.

وأضاف الحاقم: لنا بوصلة تمشي عليها حكومية ومصروف مركزي والبطاقة هي المواطن، منوهاً بأنه كانت هناك إشكالات لبعض المواد وهناك مواد تتحول بسر ٢٥٠٠ كسر وسطي من المصارف الرسمية وتم تحديدها للمصارف كحد أعلى من العمولات سواء أكانوا يمولون المصارف مباشرة أم يستعينون بشركات الصرافة لا يجوز أن يتجاوز ١٠ بالمائة وتم تمويل سكر ورز والذرة على هذا الأساس. وأوضح أنه لثلاث جزء من العملية التجارية اكتشف هامش الربح فيها وجزء من التجار حدد هامش ربحه واتحدى أن يكون أي قرار صدر الهدف منه إلحاق

وأكد الوزير أنه تم تحديد أسعار عبوات المياه حيث سيكون سعر جعبة العبوة الكبيرة هو ٣١٥٠ ليرة وسعر جعبة العبوة الصغيرة هو ٤٢٠٠ ليرة.

وأضاف سالم عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي قائلًا: أرجو أن يعلم المواطنين أننا لا نقرر ولا نسمح لأنفسنا بأن نقرر الكمية التي يأكلها المواطن من الخبز أو التي يشربها المواطن.. لكن تحديد الكميات يتعلق فقط بالبطاقة الإنتاجية ولحسمان وصول تلك المواد لكل المواطنين فهي حقهم وإصالحها لهم هو واجبنا. وذكر الوزير أن بيع المياه المعدنية في سورية للجاره جاء بعد أن تمكنت من السيطرة على احتكار مادة السكر وانتهى تماماً احتكار السكر وتمكن المواطنين من الحصول على قهقه من السكر والرز بالبطاقة الذكية بأسعار نشرة الوزارة.

وأشار خضر إلى ضرورة تخفيض التكلفة باستخدام المواد البديلة للزرة الصفرية وكسبة فول الصويا باعتبارها عماد الخلطة وحول وضع خطة وفق برنامج زمني محدد لإعادة منشآت دواجن القطاع العام للعمل والإنتاج وتقييم التسهيلات اللازمة وإعادة توزيع العلف للمربين بعيداً عن السماسرة أي إلقاء حلقة الواسطة بين مؤسسته وأسعار مقبولة أكد سراج أنه بالنسبة للقطاع العام والمؤسسة العامة للدواجن التي هي ذراع الحكومة لتأمين الدواجن والتي تضم منشآت ضخمة لكن التجهيزات الموجودة قديمة وعمرها نحو ٤٠ سنة،

مدير مالية طرطوس: هذه هي الآلية المتبعة بالتكليف الضريبي.. ويحق للتجار الاعتراض

إيهتم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكاوى من بعض أصحاب الشركات والفعاليات التجارية والصناعية بطرطوس حول الآلية المتبعة من قبل الدوائر المالية في التكليف الضريبي وترك الأمور مطقة في هذا المجال لسنوات ليقفأ بعدها التاجر أو الصناعي أو مكلفون آخرون بمبالغ مترتبة عليهم بحجة التصفية وغير ذلك، ومطالب هؤلاء بوضع آلية جديدة يتم من خلالها فرض الضريبة كاملة على أي فعالية أو عملية استيراد مباشرة وعدم تأجيلها وإلى وقت لاحق كما يحصل الآن.

أمام هذا الواقع الذي تترتب عليه تداعيات وإساءات توجّهت «الوطن» إلى مديرية المالية بطرطوس في الثلاثين من حزيران الماضي وسألت عن الآلية التي تتبعها في التكليف الضريبي للمستوردين والمصدرين والمستثمرين والتجار بشكل عام ومن ثم الآلية التي تتبعها للتبليغ عن هذه الضرائب وتحصيلها من المكلفين.. مع بيان فيما إذا كان لديها أي خطة لتطوير هذه الآلية؟

وردًا على هذا السؤال أجاب محمد علفقة مدير المالية: بعد تدخل المكتب الصحفي في وزارة المالية والطلب إليه الإجابة - في التاسع عشر من الشهر الجاري أي بعد شهرين وعشرين يوماً بالقول إن إجراءات التكليف والتبليغ المتبعة تتلخص بما يلي:

• يتم إنجاز التكليف من قبل مراقب الدخل وبعد التدقيق يبلغ المكلف بإخبار مؤتم بالتبليغ ويحق للمكلف الاعتراض على التكليف أمام لجنة الطعن خلال ثلاثين يوماً تلي تاريخ إصدار سند تحقق بالضريبة المترتبة



تبلغه الإخبار المؤقت عملاً بأحكام الفقرة ١/ من المادة ٣٨، ثم تقوم لجنة الطعن بإصدار قرار يبلغ مضمونه للمكلف بموجب إخبار بقرار لجنة الطعن ويحق للمكلف الاعتراض عليه أمام لجنة إعادة النظر خلال ثلاثين يوماً تلي تاريخ تبليغ الإخبار عملاً بأحكام الفقرة ١/ من المادة ٣٢ وبعض المكلفين تقوما لـ «الوطن» بشكوى حول تطبيق القرار ٩٣٤ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١١ ببناء على اقتراح المصرف المركزي وتطبيقه بفعال رجعي وحول متوسط الفرق الذي سيتم اعتماده.. وطلبنا توضيحاً وافياً حول الكيفية الصحيحة لتطبيق هذا القرار من قبل المالية فأجابنا علفقة بالقول: إن المديرية تقوم بتكليف المستوردين وجميع الفعاليات بموجب أحكام قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته وتعليمات وزارة المالية النافذة ومنها التعليمات ذات الرقم ٣/٨٤٠/٢٠٢٠/٨/٢٤ المستندة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٩٣٤ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٢ والتي تضمنت أن يضاف متوسط الفرق بين سعر وسطي المصارف والسوق الموازية على تكاليف عام ٢٠١٨ وما بعد سواء أكان التكليف قطعياً أم قيد التكليف حيث يتم إحصاء فرق سعر الصرف وفق التعليمات رقم ٣/٨٤٠/٢٠٢٠/٨/٢٤ إضافة لنسبة مئوية معينة على سعر الصرف الوارد في نشرة الأسعار الصادر عن مصرف سورية المركزي لمستوردي كل شهر على حدة ويحق للمكلف الاعتراض على هذا الإجراء أمام لجنة الطعن أو لجنة إعادة النظر.

لنا كلمة

نعقد أن الآلية المتبعة في التكليف وفي تطبيق القرار تحتاج إلى دراسة وتطوير من دون تأخير وبما يعود بالخير على مصلحة المكلفين والمصلحة العامة.

عمرو سالم عبر الفيسبوك:

المياه بالبطاقة الذكية

الوطن

أعلن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أن المياه المعدنية هي السلعة الجديدة التي تمت إضافتها إلى البطاقة الذكية، مؤكداً أنه اعتباراً من يوم السبت ٢٥ أيلول الجاري ستبدأ السورية للتجارة ببيع المياه المعدنية للمواطنين في جميع صالاتها عبر البطاقة الذكية من دون تسجيل أو رسائل، وبجعل جعبتي مياه قياس كبير كل أسبوعين يستطعن المواطن شراءها دفعة واحدة أو كما يرغب، وجعبة مياه صغيرة كل أسبوعين إذا أراد.. وأضاف الوزير موضحاً أن استخدام البطاقة الذكية هو الطريقة الوحيدة العلمية لمنع الفاسدين من بيع تلك المواد للتجار ليبيعها بأضعاف سعرها وحرمان المواطنين منها باعتبارها مؤتمنة.

وأكد الوزير أنه تم تحديد أسعار عبوات المياه حيث سيكون سعر جعبة العبوة الكبيرة هو ٣١٥٠ ليرة وسعر جعبة العبوة الصغيرة هو ٤٢٠٠ ليرة.

وأضاف سالم عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي قائلًا: أرجو أن يعلم المواطنين أننا لا نقرر ولا نسمح لأنفسنا بأن نقرر الكمية التي يأكلها المواطن من الخبز أو التي يشربها المواطن.. لكن تحديد الكميات يتعلق فقط بالبطاقة الإنتاجية ولحسمان وصول تلك المواد لكل المواطنين فهي حقهم وإصالحها لهم هو واجبنا. وذكر الوزير أن بيع المياه المعدنية في سورية للجاره جاء بعد أن تمكنت من السيطرة على احتكار مادة السكر وانتهى تماماً احتكار السكر وتمكن المواطنين من الحصول على قهقه من السكر والرز بالبطاقة الذكية بأسعار نشرة الوزارة.

وأشار خضر إلى ضرورة تخفيض التكلفة باستخدام المواد البديلة للزرة الصفرية وكسبة فول الصويا باعتبارها عماد الخلطة وحول وضع خطة وفق برنامج زمني محدد لإعادة منشآت دواجن القطاع العام للعمل والإنتاج وتقييم التسهيلات اللازمة وإعادة توزيع العلف للمربين بعيداً عن السماسرة أي إلقاء حلقة الواسطة بين مؤسسته وأسعار مقبولة أكد سراج أنه بالنسبة للقطاع العام والمؤسسة العامة للدواجن التي هي ذراع الحكومة لتأمين الدواجن والتي تضم منشآت ضخمة لكن التجهيزات الموجودة قديمة وعمرها نحو ٤٠ سنة،

رسائل طمأنة.. ورسائل وعيد.. ورسائل توضيح في لقاء حاكم المركزي مع رجال الأعمال
اقتصاد البلد لا يحتمل هزات ناتجة عن ممارسات فردية خاطئة
أتحدى أن يكون أي قرار يهدف إلى إلحاق الخسارة بتاجر والبعض هامش أرباحه كبير

إيهتم يحيى محمد

لم تخل لهجة حاكم مصرف سورية المركزي محمد عصام هزيمة لقاؤه للقاءه الفعاليات التجارية والصناعية ورئيس غرفتي تجارة وصناعة دمشق في قاعة الاجتماعات في غرفة تجارة دمشق أمس التي امتلأت بالحضور من الحس على التعاون والإضباط والتشراكة من جهة وعلى عدم التهاون مع أي مخالف للقرارات الصادرة ومحاسبته من جهة أخرى.

وفي بداية اللقاء استعرض هزيمة خيراً من هذا اللقاء وعبر عن سعاده بالحضور وصناعة دمشق في قاعة الاجتماعات في غرفة تجارة دمشق أمس التي امتلأت بالحضور من الحس على التعاون والإضباط والتشراكة من جهة وعلى عدم التهاون مع أي مخالف للقرارات الصادرة ومحاسبته من جهة أخرى.

وأوضح بأن البلد يوضع اقتصادي لا يحتمل هزات ناتجة عن ممارسة فردية عن غرف التجارة والصناعة وخبراء، موضحاً بأن تصويب بعض القرارات كان نتاج رأي ونحن مفتوحون على كل الطروحات.

وأضاف الحاقم: لنا بوصلة تمشي عليها حكومية ومصروف مركزي والبطاقة هي المواطن، منوهاً بأنه كانت هناك إشكالات لبعض المواد وهناك مواد تتحول بسر ٢٥٠٠ كسر وسطي من المصارف الرسمية وتم تحديدها للمصارف كحد أعلى من العمولات سواء أكانوا يمولون المصارف مباشرة أم يستعينون بشركات الصرافة لا يجوز أن يتجاوز ١٠ بالمائة وتم تمويل سكر ورز والذرة على هذا الأساس. وأوضح أنه لثلاث جزء من العملية التجارية اكتشف هامش الربح فيها وجزء من التجار حدد هامش ربحه واتحدى أن يكون أي قرار صدر الهدف منه إلحاق

وأكد الوزير أنه تم تحديد أسعار عبوات المياه حيث سيكون سعر جعبة العبوة الكبيرة هو ٣١٥٠ ليرة وسعر جعبة العبوة الصغيرة هو ٤٢٠٠ ليرة.

وأضاف سالم عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي قائلًا: أرجو أن يعلم المواطنين أننا لا نقرر ولا نسمح لأنفسنا بأن نقرر الكمية التي يأكلها المواطن من الخبز أو التي يشربها المواطن.. لكن تحديد الكميات يتعلق فقط بالبطاقة الإنتاجية ولحسمان وصول تلك المواد لكل المواطنين فهي حقهم وإصالحها لهم هو واجبنا. وذكر الوزير أن بيع المياه المعدنية في سورية للجاره جاء بعد أن تمكنت من السيطرة على احتكار مادة السكر وانتهى تماماً احتكار السكر وتمكن المواطنين من الحصول على قهقه من السكر والرز بالبطاقة الذكية بأسعار نشرة الوزارة.

وأشار خضر إلى ضرورة تخفيض التكلفة باستخدام المواد البديلة للزرة الصفرية وكسبة فول الصويا باعتبارها عماد الخلطة وحول وضع خطة وفق برنامج زمني محدد لإعادة منشآت دواجن القطاع العام للعمل والإنتاج وتقييم التسهيلات اللازمة وإعادة توزيع العلف للمربين بعيداً عن السماسرة أي إلقاء حلقة الواسطة بين مؤسسته وأسعار مقبولة أكد سراج أنه بالنسبة للقطاع العام والمؤسسة العامة للدواجن التي هي ذراع الحكومة لتأمين الدواجن والتي تضم منشآت ضخمة لكن التجهيزات الموجودة قديمة وعمرها نحو ٤٠ سنة،



لا أحد له مصلحة بخلافه القانون. وشدد على أننا نلغ أي آلية سابقة لتحويل المستوردين بل سنزيد شركات الصرافة المرخصة لتأمين القطع الأجنبي. ولفت إلى أننا عدلنا مادتين بالتعليمات التنفيذية للقانون ٤٤ للتعامل بغير الليرة السورية، ووضحا بأن حيازة القطع الأجنبي لا يعاقب عليها القانون لكن التعامل به في الداخل ممنوع. وأشار إلى أن موضوع سقف السحب والقيود الواردة حالياً سيتوازي رفعها مع إطلاق الدفع الإلكتروني خلال أسابيع وربطها به مصارف، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة كسر حاجز الوهم والخوف

- لا يتم إيقاف أي تاجر يذكر اسمه أنه يتعامل بالسوق السوداء وإنما يحاسب الصرافة ومن يمتن هذه المهنة
- سنزيد شركات الصرافة المرخصة لتأمين القطع الأجنبي
- البعض لا يرغب التصدير باسمه من أجل التهرب
- التاجر الذي يخسر ليس تاجراً

وزير الزراعة من الرقة: «الأعلاف» ستستلم جميع كميات الذرة بالأسعار الراضية



الوطن

التقى وزير الزراعة أسام الفلاحين في حقول الذرة والقمح والسمسم خلال زيارته لريف الرقة الشرقي، وأكد أن الفرات نتيجة الحرب على سورية، وهذه المحروقات يستخدمها الفلاحون للري عن طريق محركات الضخ الصغيرة. واستمع الوزير إلى مطالب الفلاحين وأكد أنه سيتم حلها.

يشار إلى أن الفلاحين يزرعون في الريف

للحجر من محافظة الرقة هذا الموسم ٣٣٠٠ هكتار بمحصول الذرة الصفراء مجزئة للفلاحين ويشجع على الزراعة، منوهاً بأنه تم تأمين المحروقات لري هذه المحاصيل بعد أن انخفض منسوب نهر ريف الرقة ويقدم منتجا وطنياً مهماً من هذه المادة كأعلاف للثروة الحيوانية، كما تزرع الرقة نحو ٤٧٥٠ هكتاراً بمحصول القطن ويقدر إنتاجها بحوالي ٩٠٠٠ طن، كما تبلغ المساحة المزروعة بمحصول السمسم ٣٥٠٠ هكتار.